UYGUR MEDIA

صوت تركستان

العـدد الخامس عشـر - مارس 2019

عقدة الأويغور التركية.. هل يخسر أردوغان بكين بسبب معتقلات المسلمين بالصين؟

لا مفر! الصين تراقب ملايين المسلمين بالحمض النووي وخبراء أمريكيون ساعدوها

ما يجب أن تعرفه عن معاناة الأويغور: الغزو وتاريخ القمع

أخبار الآن | دبي - الإمارات العربية المتحدة (محمد العاصي)

كل يوم نسمع بأخبار جديدة عن حملة الصين الشيوعية علىإقليم شينجيانغ وسكانه المسلمين الإيغور، وفي هذه السلسلة من المقالات ستحاول «أخبار الآن» عرض هذه القضية من ألفها الى يائها، لكي تكون واضحة امام الرأي العام .

بداية لا بد من التذكير أن إقليم شينجيانغ او كما يسميها أهلها تركستان الشرقية تقع في قلب آسيا، وهي موطن الشعب الإيغوري.

إقرأ أيضاً: الإيغور في الصين.. أقلية مسلمة تعاني في صمت

على مر التاريخ، تأسست إمبراطورية الهون (٩٣-١٢١)، وإمبراطورية كوكتورك (٥٥٢-٧٤٥)، ودولة الإيغور (٧٤٤-٨٤٠)، ودولة القاراخانيين (٨٤٠-١٢١٢)، والدولة السعيدية (١٥١٤-١٧٥٠)، الدولة الكاشغرية (١٨٦٥-١٨٧٧م)، الاحتلال المانشورية (١٨٧٨-١٩١١) وجمهورية تركستان الشرقية الإسلامية (١٩٣٣-١٩٣٤)، جمهورية تركستان الشرقية (١٩٤٤-١٩٤٩)، الاحتلال الصيني الشيوعي (١٩٤٩).

تركستان الشرقية التي تسمى شينجيانغ ذاتية الحكم في الصين، مساحتها تبلغ ١,٨٢٥٠٠٠ كيلومترا مربعاً. يعيش فيها الإيغور والقازاق والقيرغيز، الذين هم مالكو الأرض الأصليين.

مارست الصين منذ ١٩٤٩ التغيير الديموغرافي على هذه الأرض، حيث كانت نسبة الصينيين عام ١٩٤٥ حوالي ٣٪ فقط، واليوم بلغت نسبتهم أكثر من ٥٠ ٪.

عدد سكان تركستان الشرقية ١١ مليون نسمة وفقاً للحكومة الصينية، و٣٥ مليونا وفقاً لمصادر حقوقية أخرى. وتتمتع هذه الأرض بموارد طبيعية وفيرة مثل النفط والغاز الطبيعي والذهب والحديد والفحم واليورانيوم وغيرها إلى جانب الأراضي المثمرة.

الغزو وتاريخ القمع

الغزو الصيني الحقيقي لتركستان الشرقية يعود إلى خمسينيات القرن الماضي، على الرغم من وقوع هجمات وعمليات احتلال سابقة. فقد أعطي الإسم الصيني «شينجيانغ» (إقليم جديد) في ذلك الوقت.

أثناء الثورة الثقافية في فترة ماو(زعيم وقائد سياسي صيني شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٩)، تم محو ثقافة الإيغور

ودينهم باعتقال العلماء والمثقفين وقتل الآلاف منهم. أُحرق القرآن الكريم وكتب الدين، تم تحويل المساجد لزريبة الخنازير، وقد استغلت الموارد الطبيعية لتركستان الشرقية بشدة، وتحولت إلى قاعدة للتجارب النووية. وتم تنفيذ قوانين تحديد النسل وحظر الولادة.

الحلم الصيني ٢٠٥٠

وقد تطورت سياسات الاستيعاب والتطهير العرقي للحزب الشيوعي الصيني إلى مرحلة جديدة مع الرئيس الصيني المتعصب شي جين بينغ (رئيس جمهورية الصين الشعبية). حيث أعلن عن خطة لما يسمى «الحلم الصيني ٢٠٥٠». وعلى الرغم من أن الحلم الصيني يوصف بكلمات ملونة تنسب إلى دولة مكتملة النمو، إلا أن هدفه غير المعلن يمكن رسمه إستناداً إلى العلاقة التاريخية والحديثة للحكومة الصينية مع جيرانها وشركاءها الاقتصاديين. وهدفها النهائي هو السيطرة على أكبر عدد ممكن من الأراضي والهيمنة على العالم في اتجاه طموحها المتعصب.

إن الحلم الصيني هو الهيمنة على العالم عبر محور إستراتيجية شي الكبرى هي مبادرة الحزام والطريق (BRI). وموقع تركستان الشرقية يمثل بوابة نحو الغرب. ويرى الحزب الشيوعي الصيني إن الشعب الإيغوري المسلم في تركستان الشرقية يشكل عقبة أو تهديداً لمبادرة الحزام والطريق وطموحاته المستقبلية التي يجب القضاء عليها إلى الأبد.

الجزء الثاني من هذه السلسلة سيكشف كيف تحولت حملة القمع الدينية القاسية إلى حظر تام للإسلام، وقمع للحياة الثقافية والدينية.

المصادر:

https://www.rfa.org

https://bitterwinter.org

/https://www.uyghurcongress.org

/https://uhrp.org

/https://www.hrw.org

/http://www.istiqlalhewer.com

/http://turkistantimes.com

/http://www.uysi.org

/http://iuyghur.com

رايتس ووتش: عدم اتخاذ «التعاون الإسلامي» موقف حازم تجاه قمع الصين للمسلمين إشارة خطيرة للدول الأخرى

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش، منظمة التعاون الإسلامي، إلى استخدام كامل ثقل ولايتها لإدانة الانتهاكات الفاضحة التي يتعرض لها المسلمون في إقليم شينجيانج، شمال غرب الصين.

وانتقدت ووتش، سلوك السلطات الصينية في إقليم شينجيانج، والتعامل مع الإسلام كجريمة في هذا الإقليم، مستنكرة مواجهة تحية «السلام عليكم» الاعتيادية بالعقاب.

ووصفت الإقليم، بأنه مكان قمعي لدرجة أن الاستماع إلى موعظة دينية في أحد المساجد أو تلاوة آيات صلاة الجنازة في منزلكم يُعاقَب بالسجن. وتُزال فيه الأهلّة من أضرحة المقابر، ويُصادَر القرآن وحصائر الصلاة وتُدمَّر المساجد.

واستنكرت ووتش، منع السلطات الصينية، منع الآباء والمعلمين تعريف الأطفال بدينهم الإسلامي، حتى في المنزل.

وشددت، على إنه يصعب التخيّل في القرن الـ ٢١ ، وجود مكان بهذا القمع، تمارس فيه قيود مسيئة وواسعة ضد الدين والهوية.

مقتل شاعر الأويغور

بسبب أغانيه الوطنية..مقتل شاعر الإيجور القومي تحت التعذيب في سجون الصين

ودعت رايتس ووتش، منظمة التعاون الإسلامي، لاستخدام كامل ثقل ولايتها لإدانة هذا الانتهاك الفاضح، مؤكدة أن الطريقة التي ستختارها منظمة التعاون الإسلامي للرد على معاملة الحكومة الصينية للمسلمين ستشكل لحظة فارقة في حياة المنظمة الدولية المكونة من ٥٧ دولة.

وشددت، على ضرورة اتخاذ المنظمة خطوات قوية وحاسمة ضد حملة الصين القمعية، وإلا سترسل إشارة خطيرة إلى دول أخرى حول كيفية تعاملها مع أقلياتها المسلمة.

ورحبت ووتش، بإدانة تركيا مؤخرا علنا وبشدة معاملة الحكومة الصينية للمسلمين في شينجيانج، مؤكدة أن أنقرة وصفت تركيا هذا القمع بعمل «يندى له جبين الإنسانية»، مشيرة إلى احتجاج جماعات المجتمع المدني وأعضاء البرلمان وجهات أخرى في بلدان المنظمة، من إندونيسيا إلى الكويت، علنا على معاملة الصين للمسلمين.

ودعت، منظمة المؤتمر الإسلامي، أن تحذو حذو هذه الدول، وتندد علنا بسياسات الصين في القمة المرتقبة لوزراء الخارجية القادمة في أبو ظبي، مشددة على ضرورة دعوة الصين إلى وقف حملتها القمعية في شينجيانج وإغلاق جميع معسكرات التثقيف السياسي فورا.

مسلمو الصين

لماذا تضطهد الصين المسلمين؟

وأوضحت المنظمة أن السلطات الصينية، فرضت حظر تطبيق تعاليم الإسلام في ذاك الإقليم، مشيرة إلى تعرض ١٣ مليون نسمة من مسلمي الأويغور وغيرهم من الإثنيات التركية للتلقين السياسي القسري، والعقاب الجماعي، وتقييد الحركة والاتصالات، وقيود دينية شديدة، ومراقبة جماعية.

وأفادت «هيومن رايتس ووتش» أن الحكومة الصينية تحتجز الملايين احتجاز تعسفي الجماعي، دون ارتكاب أي جريمة في معسكرات «التثقيف السياسي»، وتجبرهم على تعلم لغة الماندرين الصينية والهتاف للرئيس شي و«الحزب الشيوعي الصيني».

وأكدت، أن التقارير تتحدث عن وفيات في المخيمات، مما يؤدي إلى إثارة المخاوف بشأن تعرض المسلمين لانتهاكات جسدية ونفسية، فضلا عن الإجهاد الناجم عن سوء الظروف، والاكتظاظ، والاحتجاز لأجل غير مسمى.

وأشارت رايتس ووتش، أن الحكومة الصينية سعت إلى تبرير سياساتها وممارساتها القمعية، قائلة إنها ضرورية للقضاء على ما تصفه بـ «الإرهاب» و «التطرف» في المنطقة، لكن الواضح هنا أن الحكومة الصينية ترى أي تعبير عن الهوية الإسلامية مرادفا للإرهاب. متسائلة، وإلا فلماذا يصدف أن ٢٢ دولة من أصل ٢٦ ترى الصين التعامل معها أمرا "حساسا" هي ذات أغلبية مسلمة، وأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؟.

الصين المظلمة

الفقر والأمراض والاستعباد وتمييز عنصري ضد المسلمينصورة مختلفة عن الصين تخفيها أدوات الحكومة الإعلامية وسلطتها القمعية

بعد الأويغور.. الصين تضطهد أقلية مسلمة جديدة

مركز اعتقال شينغيانغ فيه نحو مليون مسلم

بكين - الخليج أونلاين

نشرت صحيفة «ديلي تلغراف»، اليوم الجمعة، تقريراً تتحدث فيه عن «مأساة الكازاخيين في معتقلات الصين»، التي تواصل اضطهادها لأقلية الأويغور المسلمة.

وروت الصحيفة قصة «غولي» (أم لأربعة أطفال) التي تقبع منذ عامين في المعتقل، مقيدة بالسلاسل وتتعرض للضرب بأمر من قيادات الحزب الشيوعي الصيني في إقليم شينغيانغ، وأن رجليها ويديها تورمت من القيود وأصبحت تنزف دماً.

وتذكر أن مركز اعتقال شينغيانغ فيه نحو مليون مسلم، أغلبهم يعتقد أنهم من الأويغور، وهي الأقلية التي تتعرض لقمع السلطات الصينية منذ زمن طويل.

وأضافت أن الاضطهاد توسع ليشمل مجموعات مسلمة أخرى، بمن فيها مجموعات داخل حدود كازاخستان في إطار الحملات التي تشنها الصين على الأقليات العرقية والدينية في البلاد.

و«غولي» ليست إلا واحدة من آلاف الحالات التي رصدتها منظمة حقوقية تدعو إلى الإفراج عن المعتقلين، حيث إنها اعتقلت بعد أن عادت إلى الصين لأول مرة؛ لأن الشرطة اتصلت بأمها أكثر من مرة بهدف استدعائها.

وكانت تعمل في مدينة هوغوس بكازاخستان، وهي كازاخية الأصل ولكنها تحمل الجنسية الصينية. وقيل لها إن الشرطة الصينية تريد التحدث معها في مقاطعة شينغيانغ، وخشيت إن هي لم تذهب إلى الشرطة أن يقع مكروه لعائلتها.

واستجوبتها الشرطة ثم أفرج عنها بعدما أخذت بصماتها وعينات من دمها وكلمة السر لفتح هاتفها. أما في المرة الثانية فلم يحالفها الحظ.

وتذكر الصحيفة أن موجات من الكازاخيين هربوا في الستينيات من الصين لأن الحزب الشيوعي سعى إلى استئصال تقاليدهم ومعتقداتهم وطريقة عيشهم، لكن الكثيرين منهم عادوا إلى الصين.

كما أن الكازاخيين الرحل دأبوا منذ عصور على التنقل بين البلدين بكل حرية، ويتزوجون ويعملون في كلا البلدين، وهذا ربما ما جعل الكازاخيين داخل الصين في خطر، وعرضة لقمع السلطات الصينية، حسب «ديلي تيلغراف».

وتزعم الصين أن مسلمي الأويغور يمارسون التطرف والإرهاب، وأطلقت «برنامج التعليم والتدريب المهني «من أجل التخلص «ممَّا وصفتها بالبيئة التي تغذي الإرهاب والتطرف الديني».

وتحتجز الصين ما يقدر بنحو مليون مسلم من الأويغور في معسكرات الاعتقال، حيث يخضعون لبرامج إعادة تعليم يُزعم أنها تهدف إلى مكافحة التطرف.
والأويغور مسلمون تعود أصولهم إلى الشعوب التركية (التركستان)، ويعدون أنفسهم أقرب عرقياً وثقافياً لأمم آسيا الوسطى، ويشكلون نحو ٤٥٪ من سكان إقليم شينغيانغ، في حين تبلغ نسبة الصينيين من عرقية الهان نحو ٤٠٪.
وتسيطر بكين منذ ١٩٤٩ على إقليم «تركستان الشرقية»، الذي يعد موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه اسم «شينغيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود ٣٠ مليون مواطن مسلم في البلاد؛ ٢٣ مليوناً منهم من «الأويغور»، في حين تؤكد تقارير أن أعداد المسلمين تناهز ١٠٠ مليون، أي نحو ٩,٥٪ من مجموع السكان.

https://alkhaleejonline.net/مجتمع/بعد-الأويغور-الصين-تضطهد-أقلية-مسلمة-جديدة

لا مفر! الصين تراقب ملايين المسلمين بالحمض النووي وخبراء أمريكيون ساعدوها

عربي بوست، ترجمة

تم النشر: ٢٠١٩/٠٢/٢٢ AST ١٨:٤٢

لم تتوقف التضييقات على المسلمين الإيغور بالصين عند حد اعتقال أكثر من مليون شخص في معسكرات احتجاز، بل وصل الأمر إلى سحب عينات من حمضهم النووي والاحتفاظ بها، لمتابعتهم.

وبحسب تقرير لصحيفة The New York Times الأمريكية، فإن الصين سحبت ملايين العينات من الحمض النووي لمسلمي الإيغور، بحجة أنه فحص صحي، لكن في النهاية اتضح أنه من أجل المراقبة والمتابعة.

وبحسب الصحيفة، فإن السلطات الصينية سحبت عينة دم من مسلم يبلغ من العمر ٣٨ عاماً، وفحصوا وجهه، وسجّلوا صوته وبصمات أصابعه. ولم يكلّفوا أنفسهم عناء فحص قلبه أو كليتيه، ورفضوا طلبه رؤية النتائج.

قال أمين: «قالوا لي: (ليس لك الحق في السؤال عن هذا. إن كنت تريد أن تسأل عن المزيد، فبإمكانك الذهاب إلى الشرطة)».

كان أمين واحداً من ملايين الأشخاص الذين وقعوا ضحية حملة مراقبة وقمعٍ صينية واسعة. ومن أجل منح الحملة فاعلية حقيقية، تجمع السلطات الصينية الحمض النووي (DNA)، وللأسف حصلت السلطات على مساعدة من شركات وأكاديميين أمريكيين لعمل ذلك.

تريد الصين جعل السكان الإيغور في البلاد، وهُم مجموعة إثنية ذات أغلبية مسلمة، أكثر خضوعاً للحزب الشيوعي. فاعتقلت ما يصل إلى مليون شخص داخل ما تُسمّيها معسكرات «إعادة تلقين»؛ وهو ما أدى إلى إدانات من

عناصر من قوات الأمن في الصين/ AP

المجموعات الحقوقية وتهديد إدارة ترامب بفرض عقوبات، بحسب الصحيفة الأمريكية.

ووفقاً لمجموعات حقوق الإنسان والنشطاء الإيغوريين، يُعَد تجميع المواد الجينية جزءاً أساسياً في حملة الصين. ويقولون إنّ إيجاد قاعدة بيانات شاملة للحمض النووي قد يُستخدَم لملاحقة أي إيغوري يقاوم التقيُّد بالحملة.

تستخدم الشرطة في الولايات المتحدة وبلدان أخرى المواد الجينية التي تعود لأفراد الأسرة من أجل العثور على المشتبهين وحلّ الجرائم. واستشهد المسؤولون الصينيون، الذين يبنون قائمة بيانات واسعة من عينات الحمض النووي بي عموم البلاد، بمنافع الدراسات الجينية الصينية في محاربة الجريمة.

ولتعزيز القدرات المرتبطة بالحمض النووي لدى الشرطة الصينية، استخدم علماء تابعون لها معدات صنعتها شركة Thermo Fisher، وهي شركة في ولاية ماساتشوستس الأمريكية. وكي يعقدوا المقارنات، اعتمدوا على المواد الجينية المستخلصة من أشخاص من مختلف أنحاء العالم مُقدَّمة من د. كينيث كيد، وهو خبير جيني بارز بجامعة ييل

الأمريكية.

وقالت شركة Thermo Fisher، الأربعاء ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١٩، إنّها لن تبيع بعد الآن معداتها في إقليم شينجيانغ، وهي المنطقة الصينية التي تجري فيها في الغالب حملة تتبُّع الإيغور. وفي سياقٍ منفصل، قالت الشركة في تصريحٍ سابق، لصحيفة The New York Times الأمريكية، إنّها تعمل مع المسؤولين الأمريكيين لمعرفة الكيفية التي يجري بها استخدام تلك المعدات.

سوق كاشجار ، بمدينة شينجيانغ/ نيويورك تايمز.

وقال د. كيد إنّه لم يكن على علم بالطريقة التي يجري بها استخدام مواده الجينية ومعرفته. وقال إنّه كان يعتقد أنّ العلماء الصينيين كانوا يعملون في إطار المعايير العلمية التي تتطلّب الموافقة المسبقة من المتبرعين بأحماضهم النووية.

تُشكِّل حملة الصين تحدياً مباشراً للجماعة العلمية وللطريقة التي من خلالها تجعل هذه الجماعة العلمية المعرفة المتطورة متاحة علناً، إذ تستند الحملة جزئياً إلى قواعد بيانات حمض نووي علنية وتكنولوجيا تجارية، معظمها صُنِع أو أُشرِف عليه في الولايات المتحدة. بدورهم، أدخل العلماء الصينيون عينات الحمض النووي الإيغورية إلى قاعدة بيانات عالمية، وهو الأمر الذي ربما يُشكِّل انتهاكاً للمعايير العلمية المتعلِّقة بموافقة المتبرعين.

قال مارك مونسترهيلم، الأستاذ المساعد بجامعة ويندسور في أونتاريو والذي تتبّع من كثبٍ استخدام التكنولوجيا الأمريكية بإقليم شينجيانغ الصيني، إنّ التعاون من الجماعة العلمية العالمية «يشرعن هذا النوع من الرقابة الجينية».

إجراء مسح للملايين

كان البرنامج يُعرَف في شينجيانغ شمال غربي الصين باسم «فحوصات للجميع».

ووفقاً لوكالة الأنباء الصينية الرسمية «شينخوا»، شارك قرابة ٣٦ مليون شخص في البرنامج بالفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧. ووفقاً لإيغوريين ومجموعات حقوقية، جمعت السلطات عينات حمض نووي، وصوراً لقزحيات العين، وبياناتٍ شخصية أخرى. وليس واضحاً ما إن كان بعض السكان شاركوا أكثر من مرة، إذ يضم إقليم شينجيانغ نحو ٢٤,٥ مليون نسمة فقط، بحسب الصحيفة الأمريكية.

وأصدرت حكومة إقليم شينجيانغ بياناً نفت فيه أنّها تجمع عينات الحمض النووي كجزءٍ من الفحوص الطبية المجانية. وقالت إنّ آلات الحمض النووي التي اشترتها سلطات شينجيانغ كانت «للاستخدام الداخلي».

وحافظت الصين طوال عقود على قبضةٍ حديدة في شينجيانغ. وفي السنوات الأخيرة، حمّلت الإيغور مسؤولية سلسلة من الهجمات الإرهابية في شينجيانغ ومناطق أخرى بالصين، وضمن ذلكإحدى الحوادث التي وقعت عام ٢٠١٣، وصدم فيها سائقٌ شخصين بساحة تيانانمن في العاصمة بكين.

وفي أواخر عام ٢٠١٦، شرع الحزب الشيوعي في حملة لتحويل الإيغور ومجموعات الأقليات ذات الغالبية المسلمة الأخرى إلى داعمين موالين. فاعتقلت الحكومة مئات الآلاف منهم داخل ما تُسمّيه معسكرات تدريب مهني، تُروِّج لها باعتبارها سبيلاً للهروب من الفقر والتخلف والإسلام المتطرف. وبدأت كذلك في جمع عينات الحمض النووي.

وفي بعض الحالات على الأقل، لم يُقدِّم الناس موادهم الجينية طواعيةً. ومن أجل حشد الإيغور للفحوص الطبية المجانية، اتصلت الشرطة والكوادر المحلية بهم أو أرسلت رسائل نصية إليهم، تخبرهم فيها بأنّ الفحوص مطلوبة، وذلك بحسب إيغوريين أجرت صحيفة The New York Times مقابلاتٍ معهم.

قال دارين بايلر، عالم الأنثروبولوجيا بجامعة واشنطن والذي يدرس محنة الإيغور: «كان هناك عنصر إكراهٍ قوي جداً للقيام بهذا الأمر. لم يكن أمامهم خيار».

استدعاء د. كيد

زار د. كيد الصين لأول مرة عام ١٩٨١، وظلّ فضولياً بشأن البلاد. لذا حين تلقّى دعوةً في عام ٢٠١٠ من أجل زيارة مدفوعة التكاليف لبكين، وافق على تلبيتها.

ويُعَد كيد شخصية رئيسة في مجال الجينات. وساعد الأستاذ البالغ ٧٧ عاماً بجامعة ييل، في جعل أدلة الحمض النووي أكثر من مقبولة بالمحاكم الأمريكية.

كان لمستضيفيه الصينيين خلفياتهم في أجهزة إنفاذ القانون الصينية، إذ كانوا علماء من وزارة الأمن العام، أي تقريباً من الشرطة الصينية.

وفي أثناء الزيارة، التقى كيد مع لي كايشيا، كبيرة الأطباء الشرعيين بمعهد الطب الشرعي في الوزارة. تعمَّقت العلاقة بينهما. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، وصلت «د. لي» إلى مختبر د. كيد في مهمة تستمر ١١ شهراً، وأخذت معها بعض عينات الحمض النووي عند عودتها إلى الصين، بحسب الصحيفة الأمريكية.

.

قال د. كيد: «كنتُ أعتقد أنّنا نتشارك عينات من أجل البحوث التعاونية».

ود. كيد ليس هو خبير الجينات الوحيد الذي عمل مع السلطات الصينية. فيقول بروس بودول، الأستاذ بجامعة نورث تكساس، في سيرته الذاتية الإلكترونية، إنّه «عمل أو يعمل» عضواً بلجنة أكاديمية في معهد الطب الشرعي بالوزارة.

وقال جيف كارلتون، المتحدث باسم الجامعة، في بيانٍ، إنّ دور الأستاذ بودول مع الوزارة «ذو طبيعة رمزية فقط»، وإنّه «لم يقم بأي عمل لمصلحتها».

وأضاف كارلتون في البيان: «يكره د. بودول وفريقه استخدام تكنولوجيا الحمض النووي لاضطهاد مجموعات إثنية أو دينية. إنّ عملهم يركز على التحقيقات الجنائية ومحاربة الاتجار بالبشر لخدمة الإنسانية».

وأصبحت بيانات د. كيد جزءاً من حملة الحمض النووي الصينية.

في عام ٢٠١٤، نشر باحثو الوزارة ورقة تتحدث عن طريقة يُميِّز بها العلماء بين مجموعة إثنية وأخرى. وذكرت، كمثال، القدرة على تمييز الإيغور عن الهنود. وقال المؤلفون إنّهم استخدموا ٤٠ عينة حمض نووي سُحِبَت من إيغوريين بالصين وعينات من مجموعات إثنية أخرى من مختبر د. كيد في ييل.

مقارنات بالحمض النووي

وفي طلبات براءة اختراعات قُدِّمت بالصين عام ٢٠١٣ و٢٠١٧، يتحدث باحثو الوزارة عن طرق لتصنيف الناس وفق انتمائهم الإثني عن طريق فحص تركيبهم الجيني. وقد أخذوا مواد جينية من إيغوريين وقارنوها مع حمض نووي من مجموعات إثنية أخرى. وفي طلب براءة الاختراع الذي قُدِّم عام ٢٠١٧، أوضح الباحثون أنّ نظامهم من شأنه أن يساعد في «استنتاج المنشأ الجغرافي من الحمض النووي للمشتبه بهم في مسارح الجرائم».

وأضافوا في بيانات طلب براءة الاختراع لعام ٢٠١٧، أنّهم ولأجل عقد المقارنات الخارجية، استخدموا عينات الحمض النووي التي قدّمها مختبر د. كيد. واستخدموا كذلك عينات من مشروع «١٠٠٠ Genomes Project»، وهو

دليل عام للجينات من مختلف أنحاء العالم.
قال بول فليشيك، عضو اللجنة التوجيهية لمشروع «١٠٠٠ Genomes Project»، إنّه لم تكن هناك قيود مفروضة على البيانات، وإنّه «لا توجد مشكلة ظاهرة» إن كانت تُستخدَم كطريقة لتحديد من أين جاءت عينة حمض نووي معينة.

وقد حدث تدفق البيانات بالاتجاه المقابل كذلك.
إذ أضاف باحثو الحكومة الصينية بيانات ٢١٤٣ إيغورياً إلى قاعدة بيانات «Allele Frequency Database»، وهي منصة بحث يديرها د. كيد كانت تمولها جزئياً وزارة العدل الأمريكية حتى العام الماضي (٢٠١٨). وتضم قاعدة البيانات، المعروفة باسم «Alfred»، بيانات حمض نووي من أكثر من ٧٠٠ مجموعة سكانية حول العالم.

قال أرثر كابلان، الرئيس المؤسس لقسم الأخلاقيات الطبية بكلية الطب في جامعة نيويورك، إن هذا التقاسم للبيانات ربما ينتهك المعايير العلمية المتعلقة بالموافقة المسبقة، لأنّه ليس واضحاً ما إن كان الإيغور تطوعوا بتقديم عينات حمضهم النووي للسلطات الصينية أم لا. وأضاف: «لا ينبغي وجود (الحمض النووي) لأي شخص في أي قاعدة بيانات دون موافقته الصريحة»، بحسب الصحيفة الأمريكية.
وتابع: «بصراحة، هناك شيءٌ من السذاجة في افتراض علماء أمريكيين أنّ الأشخاص الآخرين سيتبعون القواعد والمعايير نفسها مهما كان المكان الذي جاءوا منه».

وقال د. كيد إنّه «ليس سعيداً تماماً» باستشهاد الوزارة الصينية به في براءات الاختراعات، قائلاً إنّ قاعدة بياناته يجب ألا تُستخدَم بطرق يمكن أن تسمح لأشخاص أو مؤسسات بالتربُّح المحتمل منها. وأضاف أنّه إذا كانت السلطات الصينية استخدمت البيانات التي حصلت عليها من عمليات تعاون سابقة معه، فلا يوجد الكثير الذي يمكنه عمله لإيقافها.
وقال إنّه لم يكن على علم ببيانات براءات الاختراع حتى تواصلت معه صحيفة The New York Times.

وقال د. كيد أيضاً إنّه لم يكن يعتبر أنّ تعاونه مع الوزارة مختلف بأي شكل عن عمله مع الشرطة ومختبرات الطب الشرعي في مناطق أخرى. وقال إنّ الحكومات يجب أن تصل إلى البيانات بشأن الأقليات، وليس فقط الجماعة الإثنية المسيطرة، ليكون لديها تصور دقيق عن السكان ككل.

وفيما يتعلّق بمسألة الموافقة، قال إنّ عبء تلبية هذا المعيار يقع على كاهل الباحثين الصينيين، ولو أنّه قال إنّ التقارير بشأن ما يتعرّض له الإيغور في الصين تثير بعض الأسئلة الصعبة.

فقال: «أفترض أنّهم حصلوا على موافقات مسبقة لائقة بشأن العينات، ولو أنّني يتعين عليّ القول إنّ ما أسمعه في الأخبار مؤخراً عن معاملة الإيغور يثير شكوكاً».

تعلُّم الآلة

في عام ٢٠١٥، تحدّث د. كيد ود. بودول بمؤتمر لعلم الجينوم في مدينة شيان الصينية. كان المؤتمر بتمويلٍ جزئي من شركة Thermo Fisher، الشركة التي تعرّضت لانتقادات حادة بسبب بيعها معداتٍ في الصين؛ وشركة Illumina، وهي شركة بمدينة سان دييغو الأمريكية تُصنّع أدوات التسلسل الجيني. ولم تردّ شركة Illumina على طلباتٍ للتعليق على المسألة.

وتُكثّف الصين الإنفاق على الرعاية الصحية والبحث. فوفقاً لشركة CCID Consulting للاستشارات، وهي شركة أبحاث، بلغت قيمة السوق الصينية لمعدات التسلسل الجيني والتقنيات الأخرى مليار دولار في عام ٢٠١٧، ويمكن أن تزيد هذه القيمة بأكثر من الضعف في غضون ٥ سنوات. لكنّ السوق الصينية ليست مُحكمة التنظيم، ولا يكون من الواضح دوماً الوِجهة التي تذهب إليها المعدات أو فيما تُستخدم.

تبيع شركة Thermo Fisher كل شيء، بدءاً من أدوات المختبرات وأدوات اختبار الحمض النووي الشرعي وحتى

أجهزة رسم خريطة الحمض النووي، التي تساعد العلماء على فك رموز الأصل الإثني للشخص، وتُحدِّد الأمراض الأكثر عُرضة للإصابة بها. ووفقاً لتقرير شركة Thermo Fisher السنوي، كانت الصين مسؤولة عن نحو ١٠٪ من عائدات الشركة التي بلغت ٢٠,٩ مليار دولار، وتُوظِّف الشركة قرابة ٥ آلاف شخص هناك، بحسب الصحيفة الأمريكية.

وقالت الشركة في التقرير: «الصين تستمر في كونها قصة نجاحنا الأكبر بالأسواق الناشئة».

ووفقاً لبيانات ٥ براءات اختراع لوزارة الأمن العام الصينية، استخدمت الصين معدات الشركة لرسم خريطة جينات سكانها.

باعت الشركة كذلك معدات بصورة مباشرة إلى السلطات في شينجيانغ، حيث بلغت حملة السيطرة على الإيغور أشدها. ووفقاً لوثائق المشتريات، كانت بعض المعدات على الأقل مخصصة لاستخدام الشرطة. وقالت السلطات هناك بالوثائق، إنّ الآلات مهمة في عمليات فحص الحمض النووي بالقضايا الجنائية و»ليست لها بدائل في الصين».

وبحسب بيانات براءة اختراع، أرجع ٦ باحثين بالوزارة في فبراير/شباط ٢٠١٣، الفضل لشركة Applied Biosystems التابعة لشركة Thermo Fisher، إلى جانب شركات أخرى، في المساعدة على تحليل عينات الحمض النووي لأشخاص ينتمون إلى قوميات الهان والإيغور والتبت بالصين. وقال الباحثون إنّ فهم كيفية التفريق بين عينات الحمض النووي هذه ضرورياً لمحاربة الإرهاب، «لأنّ حل هذه القضايا كان سيصبح أكثر صعوبة».

وقال الباحثون إنّهم حصلوا على ٩٥ عينة حمض نووي إيغورية، بعضها قدّمتها الشرطة. وقالوا إنّ عيناتٍ أخرى قدّمها أشخاص إيغوريون طواعيةً.

انتقادات موجهة إلى القرار

وتعرّضت شركة Thermo Fisher لانتقاداتٍ من السيناتور الجمهوري عن ولاية فلوريدا ماركو روبيو، وآخرين طلبوا من وزارة التجارة الأمريكية منع الشركات الأمريكية من بيع الصين التكنولوجيا التي قد تُستخدَم لأغراض المراقبة والتتبُّع.

فغرّد السيناتور روبيو على حسابه في «تويتر»، قائلاً: «من الغريب أن أقرأ أنّ شركة Thermo Fisher تتملّق (الرئيس الصيني) شي جين بينغ في الإعلام الحكومي الصيني. إنّها تذكرة بأنّ الشركة تجني الكثير من الدولارات من مساعدة السلطات في إقليم شينجيانغ على القيام بالاعتقالات الجماعية والقمع الوحشي لمسلمي الإيغور عن طريق بيع أجهزة تسلسل الحمض النووي.

وقالت الشركة يوم الأربعاء ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١٩، إنّها ستوقف بيع معداتها في شينجيانغ، وهو قرارٌ قالت إنّه «يتسق مع قيم ومدونة أخلاق وسياسات شركة Thermo Fisher»، بحسب الصحيفة الأمريكية.

وأضافت: «بصفتنا الشركة الرائدة في العالم لخدمة العلم، نعترف بأهمية النظر في الكيفية التي استخدم –أو يستخدم- بها عملاؤنا منتجاتنا وخدماتنا».

أشادت مجموعات حقوق الإنسان بخطوة الشركة، لكنّهم قالوا إنّ المعدات والمعلومات التي ما زالت تتدفق إلى الصين ينبغي أن تراقَب، للتأكُّد من عدم قيام السلطات في المناطق الأخرى بإرسالها إلى شينجيانغ.

فقالت صوفي ريتشاردسون، مديرة قسم الصين بمنظمة هيومن رايتس ووتش: «إنّها خطوة مهمة، ويأمل المرء أن تُطبّق الشركة ما ورد في بيانها على النشاط التجاري في مختلف أنحاء الصين، وأن تُقيِّم الشركات الأخرى مبيعاتها وعملياتها، لا سيما في شينجيانغ».

وينظر المشرعون والمسؤولون الأمريكيون نظرة فاحصة

في الوضع بإقليم شينجيانغ. وتدرس إدارة ترامب فرضعقوباتٍعلى مسؤولين وشركات صينية؛ على خلفية معاملة الصين للإيغور.

وأثارت حملة التتبُّع الصينية قلق أشخاص مثل طاهر هموت. ففي مايو/أيار ٢٠١٧، سحبت الشرطة في مدينة أورومكي بإقليم شينجيانغ دم الإيغوري البالغ من العمر ٤٩ عاماً آنذاك، وأخذت بصماته، وسجَّلت صوته، وأجرت مسحاً لوجهه. واستُدعي مجدداً بعد شهر، إلى ما قِيل له إنَّه فحص طبي مجاني في إحدى العيادات المحلية، بحسب الصحيفة الأمريكية.

طاهر هاموت ، وهو من الأويغور الذين يعيشون الآن في ولاية فرجينيا / نيويورك تايمز

قال هموت، وهو مخرج أفلام يعيش الآن بولاية فرجينيا الأمريكية، إنَّه رأى ما بين ٢٠ و٤٠ إيغورياً في الطابور. وقال إنَّه من العبث اعتقاد أنَّ مثل هؤلاء الأشخاص المذعورين وافقوا على تقديم حمضهم النووي.

وأضاف: «لا أحد في مثل هذا الوضع سيوافق على تقديم عينات من دمه من أجل البحث، ليس في ظل هذا الضغط الكبير ومواجهة مثل هذا الخطر الشخصي. هذا أمر غير مُتصوَّر».

عقدة الأويغور التركية.. هل يخسر أردوغان بكين بسبب معتقلات المسلمين بالصين؟

هند عبد الحميد

محررة

في المعتاد وبطبيعة الحال، لا يتمتع المسؤولين الأتراك بنفس الثقل والزخم الإعلامي الذي يصاحب رئيس الجمهورية «رجب طيب أردوغان»، وهو زخم يرافق تصريحاته سواء تلك التي تنطلق من خلفية حقيقية على أرض الواقع أو تلك التي تصنف في الإطار الدبلوماسي البحت، ورغم تلك الحقيقة البديهية إلا أنه لا يمكن لأحد تجاهل خط سير الدبلوماسية التركية التصاعدي خلال فبراير/شباط الحالي تجاه قضية أقلية «الإيغور»، وهو خط سير أتت أحدث إضافاته يوم الاثنين الموافق ٢٥ فبراير ٢٠١٩ على لسان الوجه الرسمي للدبلوماسية التركية «مولود أوغلو» وزير الخارجية، في كلمته بافتتاح الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مطالبًا الصين بـ «احترام حقوق الإيغور في خضم تقارير الانتهاكات المثيرة للقلق»، مع إقرار أنقرة بما أسماه «حق الصين في مكافحة الإرهاب».

منذ عام ٢٠١٧، بدأت التقارير الصحافية والحقوقية تتوالى عن قيام الصين باحتجاز الآلاف من الأقلية المُسلمة المنتمية للعرق التركي والمعروفة باسم «الإيغور»، والمتمركزة بإقليم «شينجيانغ» شمال غربي الصين، في مراكز احتجاز ضخمة أقيمت خصيصا لأجل ما تسميه بكين بـ «إعادة تأهيل الإيغور»، وهي مراكز تعتبرها الصين «تعليمية» بينما يراها الإيغور على أنها مراكز «تغيير عقل وهوية»، حيث تقوم الحكومة الصينية فيها بحسب شهادات بعض الناجين بتجريدهم من ثقافتهم وتراثهم الإسلامي الخاص لأجل إنتاج صورة جديدة يُعرّفون أنفسهم من خلالها كصينيين أولا وقبل كل شيء.

وبالرغم من توالي التقارير الحقوقية التي تُفيد بأن عدد الإيغور المحتجزين بمثل هذه المراكز قد وصل تقريبا [illegible] التعذيب والإكراه على بعض العادات المخالفة لعقيدة الإيغور الإسلامية، كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير وترديد العبارات المؤيدة للحزب الشيوعي الصيني، رغم ذلك فإن الإدانة الدولية النادرة لمراكز الاحتجاز الصينية لم تكن على قدر كبير من التأثير مع قلتها وخفوتها، إلا أنه وفي التاسع من فبراير/ شباط الحالي أعلنت إحدى الصحف التركية عن وفاة(١) الفنان «عبدالرحمن هييت» بأحد مراكز الاحتجاز الصينية المذكورة.

أُلقي القبض على «هييت» عام ٢٠١٧ في مدينة أورومتشي، عاصمة شينجيانغ، على خلفية اتهامات تتعلق بإحدى أغنياته والمسماة بـ «Atilar» أو «الأجداد»، وبالرغم من أن كافة أغاني هييت كانت قد نالت موافقة(٢) الحكومة الصينية، كما صرحت الفنانة الإيغورية «رحيمة محمود»، فإن أحدا لا يدري على وجه الدقة السبب الذي من أجله تم القبض على هييت والحُكم عليه بالسجن لثماني سنوات، كان قد قضى اثنتين تقريبا منها، قبل الإعلان غير المؤكد عما إذا كان قد توفي بالفعل أم لا. وكان الخبر ليمر مرور الكرام على اعتبار عدم بروزه مقارنة بأخبار الساحة الدولية الأخرى، لولا بيان أصدرته وزارة الخارجية التركية في اليوم التالي مباشرة تُدين فيه ما أسمته بـ «سياسة الإدماج المنهجي التي تمارسها السلطات الصينية على الإيغور الأتراك»، وأضافت

الوزارة التركية أنها ترى في تلك السياسة «إحراجا كبيرا للإنسانية»، حد وصف(٣) المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية «هامي أكسوي».

لسنوات طويلة ماضية، اُعتبرت تركيا هي المدافع الأول عالميا عن حقوق الأقلية الإيغورية بالصين، ولأسباب معدودة، ذكرتها صحيفة «وول ستريت جورنال»، يأتي على رأسها صلة القرابة التي يرتبط بها القوميون الأتراك مع الإيغور الصينيين معتبرين إياهم جزءًا لا يتجزأ من عائلة تركية عرقية كبيرة ممتدة عبر الحدود، ضمن النطاق الجغرافي المعروف بـ «أوراسيا» والذي يضم دولا من أوروبا وآسيا تنتشر فيها أقليات الإيغور عبر الحدود، وتجمعهم الديانة الإسلامية واللغة القريبة من التركية (تعد إحدى لهجاتها).

لكن تلك العلاقة بين تركيا والإيغور واجهت العديد من التحديات على مر السنوات الماضية، خاصة مع النمو المتزايد للعلاقات التركية-الصينية التي تجعل من البديهي التساؤل عما سيكون الموقف التركي عليه مستقبلا حينما تتعارض مصالحها الاقتصادية والسياسية مع موقفها من الإيغور «أبناء العشيرة» كما يطلق الأتراك عليهم، وهو موقف واجه تحديا صعبا منذ عامين بالفعل، وبالتحديد حينما أعلنت الحكومة التركية عن القبض على اثنين من الإيغور الصينيين يشتبه في تورطهما بعملية تفجير ملهى إسطنبول الشهيرة، ليلة رأس السنة عام ٢٠١٧، إلا أن الموقف التركي الدبلوماسي والفعلي مازال يستحق الرصد والاستشراف، خاصة مع الموقف السعودي المفاجئ وغير المعتاد والذي عبر عنه ولي عهد المملكة «محمد ابن سلمان» أثناء زيارته للصين منذ أيام قليلة، وهو موقف صدم الإيغور الذين انتظروا الكثير ممن يُعد «خادم الحرمين الشريفين» القادم -حتى الآن- في خضم معاناتهم مع قبضة النظام الصيني «القمعية».

تأسيس: متى بدأت معاناة الأويغور؟

كانت أقلية الإيغور قبائل متفرقة تعيش في منغوليا(٤) قبل أن يستقر بهم المقام في القرن الثامن الميلادي في إقليم شينجيانغ الصيني، وهو إقليم ظل لقرون لاحقة محل صراع وسيطرة متبادلة(٥) بين سلالة تشينغ و«أمراء الحرب» الصينيين. إلا أنه وفي مطلع العام ١٩٤٠، وبمساعدة الاتحاد السوفيتي، استطاع الإيغور التمرد وفرض سيطرتهم على الإقليم وإعلان قيام دولة «تركستان الشرقية» المستقلة عن الصين.

لم يتجاوز عمر الدولة الناشئة حديثا خمس سنوات أو أقل قليلا قبل أن تستعيد بكين مرة أخرى سيطرتها على الإقليم بمساعدة سوفيتية أيضا، وكان الاختلاف الذي حدث حينها هو أن الصين قد أصبحت تحت زعامة «ماو تسي تونج»، الرئيس الشيوعي التاريخي ومؤسس الصين الشعبية الحديثة، وهو الذي وضعت سياساته الإيغور وأقليات أخرى تحت المطرقة الأمنية الثقيلة للحكومة الشيوعية الجديدة.

تسببت السياسات الشيوعية في هروب الآلاف من «الإيغور» للدول المجاورة، وهي دولٌ كانت جزءً من الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، وأتى النزوح الجماعي نتيجة لمحاولة الصين القضاء على الثقافة الإيغورية بكل ما يعنيه هذا من طمس للغتهم وعاداتهم وتراثهم وعقيدتهم الدينية. ثم بدأت مرحلة جديدة من محاولات فرض السيطرة الشيوعية على إقليم شينجيانغ، وتمثلت المحاولات في تنظيم هجرة «الهان» الصينيين إلى تركستان الشرقية لإقامة أغلبية عرقية تتجاوز الإيغور في الإقليم المعروف بأهميته الحدودية للصين، كما هو معروف أيضًا بثرواته الطبيعية من فحم ونفط وغاز طبيعي.

كيف ارتبط الأويغور الصينيون بتركيا؟

لم تتوقف علاقة الأتراك مع الإيغور عند حدود القرابة فقط، فعند انفصال تركستان الشرقية طويل المدى عن الصين في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، كانت أنقرة هي الحليف الأهم(٦) للإيغور حينها بمحاولة مساعدة الدولة الناشئة على الوقوف والاستمرار، وإن لم يدم الأمر طويلا في تلك الفترة، فقد استمرت تركيا فيما بعد ذلك بتقديم ملاذ آمن للإيغور الهاربين من الاضطهاد العرقي في الصين، وشمل ذلك قادة الإيغور من أمثال «عيسى يوسف ألبتكين» المعارض الذي تولى الدفاع عن قضية تركستان الشرقية محليا وعالميا حتى وفاته عام ١٩٩٥ بالعاصمة التركية اسطنبول.

استمرت تركيا على حالها في استقبال الإيغور الفارين من الأوضاع الصعبة الصينية منذ مطلع الخمسينات تقريبا، وفي عام ١٩٦٥ قامت بتأسيس مجتمع محلي للإيغور في مدينة «قيصري» حيث يتمركز أغلب الإيغور بتركيا الآن، وكان ذلك بعد أن أرسلت طائراتها لإنقاذ ٢٠٠ من الإيغور على حدود العاصمة الأفغانية كابول، بعد أن هربوا من الصين لأفغانستان سيرًا على الأقدام.

بحلول التسعينات، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأ الإيغور في اللجوء إلى دول الجوار المنفصلة عن السوفييت، والتي كانت تأوي بالفعل أقليات من الإيغور سواء نشأوا بها أو هربوا إليها من الصين، الأمر الذي جعل التخوف الصيني من انفصال إقليم شينجيانغ يزداد بتكون هذه المجتمعات الموالية له على حدودها، وهو ما ازداد معه بشكل طردي كلا من الهجرة المنظمة لـ «الهان» الصينيين للإقليم، وكذا الاضطهاد العرقي لأهالي الإقليم الإيغوريين، الأمر الذي كاد يصل لحرب أهلية جديدة في الصين بحلول عام ٢٠٠٩، وكاد كذلك أن يصيب العلاقات الصينية التركية، الناشئة في ذلك الوقت، في مقتل.

ماذا عن العلاقات الصينية التركية؟

في أغسطس/آب ١٩٩٢ تم توقيع بروتوكول التعاون الصيني التركي المشترك(٧)، والذي شكل حجر الأساس في نشأة العلاقات بين كلا الدولتين في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية فيما بعد، وفي العام نفسه تم تشكيل «مجلس الأعمال الصيني التركي» والذي يشهد اجتماعات دورية لرجال الأعمال من كلا الدولتين لأجل تحسين العلاقات التجارية بينهما، ولمناقشة المشكلات التي تقف عائقا أمام إنشاء تجارة حرة بينهما.

أخذت العلاقات بين الدولتين منحىً تصاعديًا منذ ذلك

ماو تسي تونج، زعيم وقائد سياسي صيني شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية (مواقع التواصل)

العام وما بعده، ففي عام ١٩٩٥ زار الرئيس التركي حينها «سليمان ديميريل» بكين بمرافقة وفد من رجال الأعمال الأتراك، الأمر الذي تكرر بعد ذلك تقريبا في عهد كل رئيس تركي، مرورا بالرئيس السابق «عبدالله غول»، وليس انتهاءً بالرئيس الحالي «رجب طيب أردوغان» الذي زار تركيا كرئيس وزراء عام ٢٠١٢، وهي زيارة أتت مقابل زيارة قبلها لتركيا في أوائل العام نفسه للرئيس الصيني الحالي تشي جين بينج، والذي كان نائب الرئيس الصيني حينها.

شكلت هذه الزيارات محورا لإقامة علاقات اقتصادية جعلت من الصين فيما بعد ثاني أكبر شريك تجاري(٨) لتركيا عالميا، والأول في شرق آسيا، وبقيمة استثمارات كلية بلغت ما يعادل ٢٦ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام الماضي، في مجالات مختلفة كالطاقة والبنية التحتية والاتصالات والثروة الحيوانية، وهو رقم يستهدف البلدان رفعه للضعف مستقبلًا ليصل إلى ٥٠ مليار دولار بشكل مبدئي.

وعلى الرغم من استمرار العلاقات التجارية بين الصين وتركيا بطريقة شبه مستقرة منذ نشأتها، فإن عدد من الأزمات كاد أن يصيب هذه العلاقات بالشلل، وفي مناسبات عدة كانت العلاقات التركية بالإيغور محورا رئيسًا لهذه الأزمات، وفي المقابل كان «القمع الأمني»، بوصف المنظمات الحقوقية الرئيسة الدولية والذي تمارسه الحكومة الصينية ضد الإيغور؛ كان ذلك القمع ليس فقط محلا لانتقادات الحكومة التركية بين حين وآخر، ولكنه أدى كذلك لإثارة انتقادات الإيغور(٩) أنفسهم للعلاقات الناشئة بين موطنهم الآمن في تركيا وبين الصين، مع تساؤلاتهم عما إن كانت هذه العلاقات قد تحرمهم يوما من أبرز ملجئ آمن عالمي لهم.

« سليمان ديميريل» رئيس تركيا التاسع من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠ (مواقع التواصل)

وقد أتت واحدة من أهم الأزمات التي كادت أن تعصف بالعلاقات التركية الصينية عام ٢٠٠٩، عندما اشتعلت أحداث العنف(١٠) في إقليم شينجيانغ على خلفية مقتل اثنين من الإيغور في صدام جرى بينهم وبين صينيي الهان بأحد المصانع الصينية هناك، صدام تحول لمظاهرات وأحداث عنف قُتل فيها مائتي شخص تقريبا وأُصيب مئات آخرين. ووقتها، أجرت الحكومة الصينية تعتيما إعلاميا شبه كلي على حقيقة ما جرى بالفعل، مُتهمة الإيغور بـ «إشعال الخلاف» الذي تسبب في أعمال العنف، وإلى جانب العنف الأمني الصيني أثناء محاولات فض الاشتباك الحادث، فإن حملات الاعتقال الأمنية وأحكام الإعدام التي شهدتها شينجيانغ خلال الأحداث وبعدها كانت هي الأخرى لا تقل وطأة عما جرى، مما أطلق رد الفعل التركي الأكثر حدة على النظام الصيني وقتها عالميًا.

لم يكن المناخ التركي وقتها متساهلًا كثيرًا مع الصين، حيث قد أكثر من ستين عضوًا تركيًا في لجنة الصداقة الصينية-التركية استقالتهم اعتراضًا على ما يحدث، وطالب وزير الصناعة التركي وقتها بمقاطعة البضائع الصينية، أما أردوغان فقد صعّد من رد الفعل التركي بقوله إن الصين «ترتكب إبادة جماعية، ولا فائدة من

وصف ما يحدث بأي وصف آخر»، وهو وصف وردود أفعال لم تتقبلهم الصين بصدر دبلوماسي رحب بطبيعة الحال، وسرعان ما خرجت افتتاحية التحرير لصحيفة «الصين اليوم»، الصحيفة الحكومية، لتطالب أردوغان بسحب تصريحاته منبهة إياه بألا «يلوي عنق الحقائق».

لم تقبل الحكومة الصينية أيضًا ما وصفته بـ «ازدواجية(١١) المعايير» في إشارتها للانتقادات الدولية النادرة وفي القلب منها الانتقادات التركية الأعلى صوتًا، لكن الأمور بالنسبة للإيغور وقتها لم تتجاوز نطاق تلك الإدانة الدولية من بعض الحكومات ومنظمات حقوقية عدة حول العالم، ولم يكن مستبعدا في ظل أعمال العنف التي شهدتها الصين أن تزداد قبضتها الأمنية قوة على الإيغور بعد ذلك، وقد حدث ذلك بالفعل بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١ خوفا من امتداد موجة التظاهر للإقليم أو نشوء مطالبات جديدة بالانفصال، لكن ما لم تتوقعه الحكومة الصينية أو التركية حينها هو أن يترك بعض الإيغور كلاً من الصين وتركيا في طريقهم إلى «الجهاد» في سوريا والعراق وأفغانستان.

هل الإيغور «إرهابيون» حقًا؟

لم يترك النظام الصيني فرصة في أي مكان لإعلان أي شكل من أشكال تورط بعض الإيغور فيما يطلق عليه «الجهاد الإسلامي المسلح» في دول عدة تأتي سوريا على رأس قائمتها، لذا فقد أتت تفجيرات الملهى الليلي بإسطنبول مطلع عام ٢٠١٧ كفرصة مثالية لبكين لدفع أجندتها الإعلامية المضادة، خاصة بعدما وضعت السلطات الأمنية التركية بعض أفراد الإيغور القاطنين بتركيا ضمن قائمة المشتبه بهم والتي ضمت حزب العمال الكردستاني وأقليتي القرغيز والتركمان، ثم أتى اعتقال بعض الإيغور بتركيا للاشتباه ليزيد من الترويج الصيني، رغم أن المشتبه به في النهاية والمنتمي لـ «تنظيم الدولة الإسلامية» كان أوزباكستانيًا.

لكن القبول الصحافي الغربي لفكرة انتشار «المد الجهادي» كما سمي من أطراف آسيا للشرق الأوسط

ساعد كثيرًا في دفع الاتهامات الصينية للإيغور بشكل عام وبلا تخصيص للعناصر الاستثنائية المتمردة، ثم أتت الاعتقالات التركية المذكورة لتثير تساؤلات حول تغيرات عكسية محتملة في الفترة ما بين إعلان «أردوغان» مساندته للإيغور في زيارة ٢٠١٢ للصين، وهي زيارة خصص جزءً منها لزيارة تركستان الشرقية، بجانب تاريخ الأتراك الحافل بمساندة الإيغور، وبين عام ٢٠١٧ وما تلاه من قلق تركي شبه دائم من العمليات العنيفة المحتملة على أرضها بين المدنيين، وهي تساؤلات استغلتها الصين جيدًا في بناء أجندتها الدعائية المضادة بمساندة أحد أهم مشاريعها القومية المستقبلية: طريق الحرير»

لفهم الأمر أكثر، فقد بدأت بكين عام ٢٠١٣ مشروعها العالمي لإحياء طريق الحرير القديم من جديد تحت شعار «حزام واحد-طريق واحد» (١٢)، وهو مشروع سيربط ثلاث قارات (آسيا وإفريقيا وأوروبا) بشبكة عملاقة من الطرق البرية والسكك الحديدية باستثمارات تبلغ عشرات المليارات من الدولارات في دول عدة بدأت بكين ببسط نفوذها فيها، واستغلت رغبة بعض الدول في أن تصبح جزءً من المبادرة العالمية لتحقيق بعضًا من مصالحها الخاصة، وهي مصالح أتى الإيغور كجزء رئيس منها، فضلًا عن ارتباط إقليم «شينجيانغ» نفسه بالمبادرة العالمية كونه جزءً هاما من طريق الحرير القديم وبالتبعية من الطريق المستقبلي الجديد، ما وضع الإيغور بين المطرقة والسندان.

بدأت الصين، وبموجب النفوذ الجديد الناشئ والمتصاعد ببطء، ضغطا عالميا(١٣) على دول الجوار السوفيتية سابقا وعلى دول أخرى كماليزيا وتايلاند والدول المرتبطة بمبادرة طريق الحرير عمومًا لأجل تسليم الإيغور النازحين إليهم، وأدت تلك المطالبات وبعض الاستجابات من تلك الدول بدفع الإيغور للبحث عن دول أخرى للفرار من القبضة الأمنية الصينية، ولما كانت الخيارات تكاد تكون منعدمة أدى ذلك بالفارين إلى أفغانستان ومنها إلى العراق وسوريا وغيرها من دول الصراع الشرق أوسطية.

وبرغم الاتهامات الصينية غير المثبتة بحال نظرًا لتعميمها على كامل الإيغوريين، فإن سُمعة أفراد الإيغور المعدودين بين الجماعات المسلحة في سوريا بالأخص يمكن وصفها بـ «الطيبة»، إذ أنهم «يهتمون بشؤونهم الخاصة ولا يفرضون الضرائب على الناس»، إضافة لكونهم «موضع قبول شعبي» عن المقاتلين من مناطق أخرى، كما يصفهم «مهند الحاج علي» في قطعته البحثية(١٤) على موقع مركز كارنجي للدراسات، وهي صورة تخالف بالكلية ما يحاول النظام الصيني الترويج له دائمًا حتى في إطار المنضمين للجماعات المسلحة بالفعل.

لم يكن طريق الحرير هو الوسيلة الوحيدة لبناء الأجندة الصينية الدعائية المضادة للإيغور، وقد أتت محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة بتركيا عام ٢٠١٦ لتمثل نقطة أخرى محورية في أزمة الإيغور بالصين، إذ أن المحاولة، والتي أعقبها فجوة في العلاقات التركية بالغرب(١٥) الذي تراوحت ردود أفعاله ما بين الصمت أو تأييد الانقلاب بشكل ضمني وعلى رأسه الولايات المتحدة؛ كانت تعني بطريقة أخرى توجه أنقرة بشكل أكبر ناحية بكين، لدرجة هددت معها الأولى في أكثر من مناسبة بسحب طلبها للانضمام للاتحاد الأوروبي مقابل أن تحصل على عضوية كاملة بمنظمة شنغهاي للتعاون، وهي منظمة شرق آسيا الرئيسة والتي أصبحت تركيا شريكًا فاعلًا بها من غير الأعضاء عام ٢٠١٢.

إذن تضغط الصين باستخدام أوراق لعب متعددة، بدءً من تعميم استثناءات إيغورية في الانضمام للجماعات المسلحة محاولة اسقاطها على كامل الإيغوريين بلا دلائل حقيقية، وهي استثناءات ربما لم تكن لتوجد لولا استعمال بكين

أتت محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة بتركيا عام ٢٠١٦ لتمثل نقطة أخرى محورية في أزمة الإيغور بالصين

لورقة ضغط طريق الحرير التي سدت بها أغلب منافذ نزوح الإيغور، ومرورًا باستغلالها لورقة الاستعداد الغربي الدائم لقبول نظرية انتشار أي مد «جهادي» في أي مكان وفي أي وقت، وهو قبول وصل في بعض أحيانه لاقتناع عدد لافت من الأمريكيين بوجود «مد للشريعة الإسلامية» ينتشر داخل الولايات المتحدة، وليس انتهاءً باستغلالها لورقة العلاقات المتوترة بين أنقرة والغرب في الثلاثة أعوام الأخيرة لتعميق الشراكات الثنائية مع الأولى مقابل الضغط عليها في ملف الدفاع عن الإيغور.

تركيا والأويغور.. إلى أين؟

ضمن تحقيق(١٦) أجرته هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، وبالاستعانة بصور الأقمار الصناعية وبفريق قام بزيارة إقليم شينجيانغ محاولا استكشاف الحقيقة حول مراكز الاحتجاز الصينية، دون أن يصل الفريق إلى الكثير داخل الإقليم، فإن الصور قد أوضحت بناء العديد من المنشئات الضخمة ما بين أعوام ٢٠١٥ و٢٠١٨، وهي منشئات يرجح أنها مراكز احتجاز واعتقال وربما سجون عملاقة تتسع لما يقدر بـ ١٣٠ ألف معتقل، وأتى التحقيق ضمن طرق نادرة حاولت دحض الإنكار الصيني الرسمي لوجود مثل هذه المعتقلات.

ويعتقد أن هذه المعتقلات ليست سوى جزءً من منظومة متكاملة تسعى بها الصين لمحو هوية الإيغور بشكل كامل، وتتضمن تلك المنظومة أيضًا منع ارتداء الحجاب أو إطلاق اللحية(١٧)، وإغلاق المساجد وحظر الصلاة والصيام، وغيرها مما يتعلق بمحو كل ما يرتبط بالهوية الإسلامية من جهة وبالتراث الإيغوري من جهة أخرى، وفي ظل صمت الدول الإسلامية الكبرى مثل السعودية وباكستان عما يحدث للإيغور في الصين، خاصة بعدما أعلنها ولي العهد السعودي صراحة أثناء زيارته لبكين منذ أيام قليلة بأنه «من حق الصين مكافحة الإرهاب وتطهير الدولة من التطرف» حد تعبيره، بلا أي إشارة للإيغور الذين كانوا ينتظرون رد فعل سعودي واضح ومساند لهم، في ظل ذلك فإن تركيا تمثل ما يمكن اعتباره طوق النجاة الأخير لبعض الإيغور الذين بدأوا بالفعل منذ زمن في التوجه لدول كـ «سوريا»(١٨) لأجل إيجاد طريقة لتعلم الدفاع عن أنفسهم وممارسة العمل المسلح، وربما العودة إلى الصين فيما بعد لـ «مقاومة القمع الصيني» كما جاء في تقرير وكالة أسوشيتد برس الحصري.

لكن الدفاع التركي الدبلوماسي في معظمه لم يمنع ما وصفه بعض الإيغور بـ «خيبة الأمل» جراء اكتفاء أنقرة بإدانة الأفعال الصينية دون أن ترفع مستوى الإدانة لمستوى أعلى وأكثر تأثيرًا، وهو اكتفاء يرجع في جزء منه على ما يبدو كون الصين هي الملاذ الوحيد أمام أنقرة للنهوض من عثرتها الاقتصادية التي تلت انهيار الليرة في الأعوام التالية لمحاولة الانقلاب الفاشلة(١٩)، بالإضافة للارتباط التركي بطريق الحرير الجديد. ورغم كون الإدانات التركية تأتي كموقف سياسي مرتفع المستوى مقارنة بصمت العالم، إلا أنه وإن استمر على وتيرة الإدانة فقط فقد يُفضي بالإيغور في النهاية لعنف مضاد في مواجهة منظومة القمع الصينية، المنظومة التي وإن كانت تحتجز ما يقارب المليون إيغوري في مراكز الاحتجاز التي تقيمها كما تتوارد التقارير غير المؤكدة، فإنها تضع ما بين ثمانية ملايين -على الأقل- إلى ١٥ مليون إيغوري المتبقين في الإقليم، حسب التقييمات المحايدة، في مواجهة صفرية محتملة معها دون أن يكون لأي منهم ما يخسره مستقبلا.